

دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع إشارة خاصة إلى البلدان العربية

أ.مدادي عبدالقادر

جامعة خميس مليانة

aek.madadi@gmail.com

الملخص:

هذا المقال يتمحور حول تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية بشكل عام في البحث عن دراسة العوامل التي تدفع الشركات الأجنبية أو المستثمر الأجنبي على الاستثمار في الدولة ما دون غيرها، ليقوم بإنتاج نفس المنتج أو منتج جديد في السوق المحلي للدولة الأم.

وبشكل عام، يمكن القول بان هناك الكثير من العوامل المؤثرة على القرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، بمعنى أن قرار المستثمر الخاص بالاستثمار في بلد دون آخر هو دالة في الكثير من العوامل، بعضها يرجع إلى الدولة المضيفة مثل مناخ الاستثمار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، أما البعض الآخر فيرجع إلى المستثمر الأجنبي ذاته، فضلا عن وجود بعض العوامل الأخرى ترجع إلى الحكومة الأم وطبيعة السوق في الدول الدولة التي تنتمي إليها الشركة، كان تشجع الحكومة الأم الاستثمار في الخارج لتحقيق عدد من الأهداف السياسية أو الاقتصادية، أو تشجع السوق المحلي وارتفاع درجة المنافسة فيه.

Abstract

This article focuses on the analysis of the determinants of FDI in developing countries in general in the search for the study of factors that drive foreign companies or foreign investors to invest in the country below the other, for the production of the same product or a new product in the local market to the motherland.

In general, one can say that there are many factors affecting the decisions of foreign direct investment in host countries, in the sense that the decision of the private investor to invest in the country without the other is a function of many factors, some dating back to the host country such as the investment climate of political and economic, social and cultural The others are attributable to the foreign investor itself, as well as the presence of some other factors due to the Government of the mother and the nature of the market in the States State of which the company, the government encourages the mother to invest abroad to achieve a number of political or economic objectives, or saturation of the domestic market and a high degree of the competition.

تمهيد:

تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل في إطار الأسواق تتسم إلى حد كبير بالمنافسة الاحتكارية أو احتكار القلة لذا ينبغي عند تحليل مسببات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الأخذ في الاعتبار طبيعة أسواق عناصر الإنتاج والمنتج والهياكل الداخلية للشركات القائمة بالاستثمار من ناحية، وخصائص الأسواق وكافة الظروف المحيطة بالدولة من ناحية أخرى.

وفي هذا الإطار، وحتى يمكن التعرف على أهم العوامل والدوافع المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى الأجزاء التالية:

I- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي والدولة الأم.

II- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة.

1.I- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي:

يشير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في تقرير الاستثمار في العالم 1998 إلى أن ثمة عوامل تؤثر على نشاط المستثمر الأجنبي صارت شديدة التعقيد، وانتهى إلى أن القدرة التكنولوجية و القدرة على الابتكار في دولة أجنبية هي العامل الحاسم. كما أكد على أنها من صنع الإنسان فهي أصول مختلفة **Created assets** وملكية تلك النوعية من الأصول هو أساس قدرة الشركة على المنافسة في العالم المفتوح.

وتشير أحد الأبحاث إلى أن أهم محددات القرار الاستثماري تلك المبينة على أساس الوضع الداخلي للشركة متعددة الجنسيات من حيث مدى الإمكانات المتوفرة لديها ، وكمية المعلومات المتوفرة لدى الجهاز المكلف بدراسة إمكانية الاستثمار في الخارج ، ومدى الاستعداد والرغبة للاستثمار في الخارج، وتحديد الهدف وكيفية الوصول إليه ومتابعة¹.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك شبه الاتفاق بين معظم الكتاب على بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة، والتي نتناول أهمها فيما يلي:

1.1.I- معدل العائد على الاستثمار :

¹ محمد بسيوني ، دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع دراسة على القطاع الصناعي في مصر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي ، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة عين الشمس ، كلية التجارة 1987، ص: 81 .

يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا توقعاً للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار، عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة.

وتشير أحد الدراسات حول تحليل استجابة أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر لتقلبات العوائد المختلفة، إلى أن المشروعات الاستثمارية ذات العوائد المتقلبة تكون أكثر عرضة للتأجيل، وتخلص إلى أن الغالبية العظمى من الشركات تأخذ في الاعتبار عوامل المخاطرة في تحديد اتجاهات استثماراتها الأجنبية ومداهها، مما يفسر أن الاستقرار الاقتصادي والعوامل الأخرى التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدولة المضيفة تعتبر محدّدات مهمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

2.1.1. سعر الفائدة: بشكل عام، يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال، خاصة في حالة الاختلاف بين أسعار الفائدة في الأماكن المختلفة، حيث يميل إلى التدفق باتجاه الدول التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفعاً.

لقد أوضح Lopez عام 1999 في دراسته حول المحددات الخارجية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أن الانخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في بداية التسعينيات قد جذب انتباه المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية بدلا من ادخارها أو استثمارها في محافظ الأوراق المالية².

3.1.1- التكنولوجيا: يمثل امتلاك المستثمرين الأجانب وبشكل خاص الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة، مقارنة بمثيلاتها في السوق المحلي أو نظيراتها من الشركات الأجنبية الصغيرة نتيجة قدراتها المادية على القيام بالإنفاق على البحوث والتطوير، إذ يلاحظ 0.8 من رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتم من خلال ست دول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، واليابان، وسويسرا، وهولندا. حيث تتحكم شركات تلك الدول في التكنولوجيا المتطورة في الدول المضيفة، والتي تمكنها من اكتشاف عمليات إنتاجية ومنتجات جديدة لمقابلة احتياجات السوق.

وتشير بعض الدراسات إلى وجود مجموعة أخرى من المحددات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في هيكل الضريبة على دخل الشركات الأجنبية في الدولة الأم والدول المضيفة على حد سواء.

¹ عبد السلام أبو القحف. مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، 1998. ص: 28.

² Mohamed A El Erian and Mohamed an El Gamal (1997) Attracting foreign direct investment: getting the basic right op.cit, p33.

بالإضافة إلى ذلك فإن القوة التفاوضية والسياسية لتلك الشركات تمنحها القدرة على إتمام المفاوضات، وبشروط مناسبة مع حكومات الدولة المضيفة مقارنة بنظيرتها في السوق المحلي. ويعزى ذلك من جهة إلى امتلاك تلك الشركات للموارد النادرة والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا. ومن جهة أخرى إلى النفوذ السياسي الذي تمتلكه تلك الشركات، والمستمد من حكومة الدولة الأم من خلال ما تقدمه من قروض ومعونات للدولة المضيفة¹

2.I- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم: لقد خلصت العديد من الدراسات

التطبيقية المقارنة إلى نتائج كثيرة ومتباينة تبين أن عوامل الطرد هي السبب في حدوث ونمو ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر. وأوضح كوشلين عام 1995 أن الشركات متعددة الجنسيات غالباً ما تستثمر في الدولة التي تعتمد على الدولة الأم في الافتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكافة أشكالها¹.

وقد أكد Lopez في دراسته عام 1999 على أن التطورات التي حدثت في الهياكل المالية في العديد من الدول الصناعية، أدت إلى المزيد من تدفقات رؤوس الأموال باتجاه الدول النامية بهدف تحقيق عائد أعلى من خلال الاستفادة من العديد من المزايا المكانية في تلك الدول².

وقد أشار كل من Singh and kwang 1995 إلى بعض العوامل الهامة كمحددات تدفع إلى مزيد من خروج الاستثمارات الأجنبية من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة والمتمثلة فيما يلي³:

- أ- عدم توفر المناخ الاستثماري الذي يشجع على استثمار فائض الأموال في الدولة الأم.
- ب- عدم وجود استقرار سياسي في دولة الأم الذي يدفع بالشركات إلى البحث عن ظروف أفضل في الدول الأخرى للتغلب على عدم ملائمة المناخ الاستثماري في الدولة الأم.

أما فيما يتعلق بأهداف الدولة الأم، فكثيراً ما نجد أن حكومات الشركات الأجنبية تستهدف من جانب خلق الفرص جديدة للعمالة في الخارج، أو فتح أسواق جديدة للتصدير، أو نشر ثقافتها وأنظمتها السياسية والاجتماعية في دول أخرى، أو محاولة ممارسة بعض أنواع من الضغوط الاقتصادية والسياسية لإقحام الدول المضيفة على الدخول في أحلاف عسكرية أو اقتصادية. ومن جانب آخر، فقد

¹ عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، القاهرة 2002. ص 165.

² جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة 2002، ص: 55.

³ نفس المرجع السابق، ص: 56.

يرجع تشجيع الحكومة الأم لتلك الشركات إلى تشجيع السوق المحلي وارتفاع درجة المنافسة فيه أو في أسواق الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.

ويشير بعض الكتاب، إلى أن قرار الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على الأقل على ارتباط بين نوعين من المنطق: منطق المنشأة ومنطق الحكومة. بمعنى أن لاهتمام المنشآت "بالقدرة التنافسية" واهتمام الحكومات "بكفاءة الحكم» أثرهما الكبير على عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر. إذا لا تستطيع المنشآت أن تتجاهل العوامل المتعلقة بكفاءة الحكم. بل إن وجود درجة عالية من هذه الكفاءة يكون ضمانا للمنشآت من ناحية تقليل المخاطر السياسية ويكفل استقرار العمل داخل البلد. وبالمثل لا تستطيع الدولة أن تتجاهل عوامل القدرة على المنافسة لتلك المنشآت.

وفي ما يخص الظروف التي يتم تهيئتها من قبل الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر ليست وحدها المحددات الأساسية لجذب هذا النوع من الاستثمار، وإنما تتداخل عوامل أخرى، منها أن يكون هذا النوع من الاستثمار متفقا مع أهداف البلد وإستراتيجيتها، وان تتوافر ظروف حكم مناسبة **II-1-** **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة:** تنطوي هذه المحددات على العديد من العوامل التي تخص الدول المضيفة، بحيث يمكن تطويرها لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي يتمثل أهمها في المزايا المكانية المتوافرة في الدول المضيفة، بالإضافة إلى التشريعات والنظم الاقتصادية المختلفة والضريبية، والأنظمة المصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية... الخ. لقد أشارت إلى هذه المحددات العديد من النظريات والمنهاج مثل نظرية الانتقائية، ونظرية الموقع، ونموذج دورة حياة المنتج ومن الملاحظ أن هناك العديد من تلك المحددات والتي تتراوح ما بين سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية.

وفي هذا الإطار، سوف يقتصر التحليل على تناول أهم المحددات التي تؤثر في اختبار مواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة والمتمثلة في ما يلي :

1.II- المحددات السياسية القانونية.

2.II- المحددات الاقتصادية

3.II- المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية

4.II- المحددات البيئية والمؤسسية .

1.II- المحددات السياسية القانونية: تشير احد الدراسات المقارنة إلى انه كلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني، وغياب احتمالات الحروب كلما كان ذلك جاذبا

للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح، كما أن محاولات التأمين أو المصادرة وزيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي تؤثر بشكل سلبي على زيادة هذا الاستثمار (1).

ويدلل على ذلك بتواضع حصة دول إفريقيا جنوب الصحراء من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم ، بالرغم من أن معدل العائد على الاستثمار بها أعلى بكثير من العائد على الاستثمار بدول نامية أخرى ، حيث قدر معدل العائد على الاستثمار بدول إفريقيا جنوب الصحراء ما بين 30-64 % خلال الفترة من 1990-1994 مقابل 16-18 % بالدول النامية، وهذا يوضح ارتفاع درجة المخاطر السياسية بدول إفريقيا جنوب الصحراء بدرجة أكبر من أي منطقة أخرى في العالم (2).

وعلى النقيض من ذلك ، فقد تمكنت أنجولا بعد الانتهاء من حالة الصراعات المدنية من تحقيق زيادة ملحوظة في نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة التسعينيات ، واحتلت المرتبة الأولى من بين الدول القارة جذبا لهذا الاستثمار تليها مصر ثم جنوب إفريقيا (3).

كذلك تؤثر المحددات التشريعية على الحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبمثل أهم تلك المحددات في استقرار التشريعات الحاكمة لهذا النوع من الاستثمار في الدول المضيفة، والتي توضح مدى الترحيب بالاستثمار الأجنبي من خلال الحوافز المقدمة، ومدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار والخدمات المقدمة له ، كذلك مدى قدرة التشريعات الحاكمة على القضاء على الاحتكارات القائمة خاصة فيما يتعلق بملكية الدولة سواء أكانت بالنسبة للمشروعات أو البنوك، من خلال الاستخصاص وخفض هوامش الوسطاء (الفرق بين معدلات الاقتراض والإيداع)، ويؤثر ما سبق على كفاءة النظام المالي في الدولة (4).

كما تؤثر نواحي التشريعية على نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروعات المقامة في الدولة، ودرجة الحرية في التوظيف ، كما توضح مدى وجود نوع من الرقابة على الصرف، وعلى مدى القدرة على نقل رأس المال والأرباح إلى الخارج . فعلى سبيل المثال وجد في الهند أن معوقات إجراءات الاستثمار، وغياب الشفافية Transparency، وارتفاع درجة البيروقراطية ، هي التي أدت إلى حدوث نقص في

(1) مصطفى محمد عز العرب الاستثمارات الأجنبية :دراسة ومقارنة لتجديد مركز مصر التنافسي ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، نوفمبر 1988 ، ص:4.

(2) عبد السلام أبو القحف، مصدر سبق ذكره. ص 115 .

(3) المصدر السابق مباشرة نفس الصفحة.

(4) محمد بسيوني ، دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع دراسة على القطاع الصناعي في مصر في ضوء

سياسة الانفتاح الاقتصادي ، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة عين الشمس ، كلية التجارة 1987، ص:31.

حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إليها. ولهذا قامت الهند في التسعينيات من القرن الماضي بتحسين القواعد الخاصة بالاستثمار الأجنبي مما أدى إلى زيادة تدفقه إليها، حيث بلغ حجم التدفقات من هذا الاستثمار في المتوسط حوالي 1879 مليون دولار خلال الفترة (1991-2000) مقابل 168.7 مليون دولار في المتوسط الفترة (1981-1990)، أي بمعدل زيادة بلغت نحو 1360%¹. أما في بنجلاديش وباكستان فعلى الرغم من السماح للمستثمرين الأجانب بزيادة نسبة ملكيتهم في المشروعات 100% في أوائل التسعينيات لكنهما فشلنا في جذب تدفقات معنوية من الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب عدم الاستقرار السياسي وكثافة البيروقراطية².

II.2- المحددات الاقتصادية: تحتل المحددات الاقتصادية أهمية كبيرة في اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث تلعب دورها بالكامل بمجرد أن يوجد إطار عام لسياسات استثمارية يمكنها من ذلك. وفي هذا الإطار يمكن تصنيف المحددات الاقتصادية التقليدية حسب الحافز الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات في دولة ما إلى حجم السوق، ومدى توفر الموارد والأصول ومعدل الكفاءة³.

وتجدر الإشارة إلى أن المحددات الاقتصادية تشمل العديد من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني، وتمثل أهم هذه المحددات في درجة الانفتاح على العالم الخارجي، وقوة الدولة في السوق العالمي، والقدرة على إدارة الاقتصاد الوطني، وقوة الاقتصاد في مواجهة أية ظروف خارجية. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك العديد من المحددات الاقتصادية الأخرى والتي تتمثل في: توافر عنصر العمل الرخيص، وأسعار الصرف والبنية الأساسية، والتمويل.... الخ.

وسوف يتركز الشرح على أهم المحددات الاقتصادية التي تقوم بدور مؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفقاً لما يلي:

II.2.1 - درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي: يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة، والتي تتميز بعدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج بما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية اختلالات في الأسواق. بمعنى

¹ حساب مباشر للباحث اعتماداً على البيانات

-مؤسسة تمويل الدولية (التابعة للبنك الدولي) الاستثمار الأجنبي المباشر الدروس المستفادة والخبرات العلمية واشنطن 1998، الملحق (أ)ص95.

UNCTAD(2004)World Investment Report op cit p370

² جمال محمود عطية عبيد، مرجع سبق ذكره، ص:59.

³ منى زوبع، وهبة الذقن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة، مجلة الأهرام الاقتصادية العدد 1617، 20 يناير 2000 ص ص 42-44.

انه كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كبيرة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج الوطني ، ودرجة تركيز الصادرات، بالإضافة إلى التخفيضات في القيود التعريفية وغير التعريفية¹

وبتطبيق معيار نسبة الصادرات إلى الناتج الوطني في بعض الدول العربية، يتضح بأنها تحتل درجات متواضعة في انفتاحها الاقتصادي على العالم الخارجي إذا ما تم مقارنتها مع بعض الدول النامية الأخرى. فعلى سبيل المثال فقد بلغت نسبة الصادرات من السلع والخدمات للناتج الوطني في كل من المغرب، والسودان، ومصر، وموريتانيا على التوالي: 18.8%، 14.5%، 20.5%، 28.5%، عام 2003¹، مقارنة بـ 31% في تركيا، و32% في المكسيك، و124.8% في ماليزيا خلال نفس السنة². وبتطبيق معيار الصادرات والواردات/الناتج المحلي الإجمالي لمعرفة مدى التحرر الاقتصادي لكل من دول مجلس التعاون الخليجي، ودول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة 1992-2000 يتضح بان أولى أكثر انفتاحا على العالم الخارجي من الثانية، إذا تراوحت درجة الانفتاح للمجموعة الأولى ما بين 64.5-74.5%. في حين تراوحت درجة الانفتاح للمجموعة الثانية ما بين 44.5-57% وبذلك يتضح أن مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي أكثر انفتاحا وتحررا من الناحية التجارية على العالم الخارجي، في حين يتضح عدم وجود خطوات حقيقية نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي.

أما فيما يتعلق بقياس اثر درجة الانفتاح الاقتصادي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المجموعتين، فيتضح من خلال تتبع تدفقات هذا الاستثمار خلال الفترة (1992-1998)، زيادة تدفقاته بقدر أكبر في دول مجلس التعاون الخليجي من دول اتحاد المغرب العربي، حيث بلغ متوسط التدفقات في الأولى 3350.7 مليون دولار خلال الفترة المذكورة مقابل 1267 مليون دولار في الثانية.

II.2.2- القوة التنافسية للاقتصاد الوطني: تمثل القوة التنافسية للاقتصاد الوطني احد المحددات

الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك انه كلما كان المركز التنافسي في حالة تحسن، كلما كان ذلك مدعاة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ويمكن الاستدلال على القوة التنافسية للاقتصاد من خلال معدل نمو الصادرات، فكلما ارتفع هذا المعدل كلما دل على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد الوطني. وهناك أيضا الرقم القياسي لأسعار الصادرات فكلما اتجه إلى الانخفاض كلما دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد الوطني في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، الملحق رقم 5/6 ص: 249.

² -world Bank (2002) Global Development Finance Mobilizing Finance and managing vulnerability summary and county tables Washington pp536.356.336.

وبتطبيق معيار معدل نمو الصادرات في بعض الاقتصاديات العربية يتضح أن هذا المعدل قد ارتفع في المغرب من 2.3% كمتوسط للفترة 1998-2002 إلى 11.4% عام 2003، وفي مصر ارتفع من 13.3% إلى 24% ، بالنظر إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المذكورة، يتضح أن ارتفاع معدل نمو الصادرات في المغرب قد ارتبط بزيادة في تدفقات هذا الاستثمار 138% في عام 2003 مقارنة بمتوسط الفترة (1998-2002) وفي مصر فقد شهدت التدفقات من هذا الاستثمار انخفاضاً بلغ 73.9% خلال نفس العام رغم ارتفاع معدل نمو الصادرات.

5- محددات اقتصادية أخرى: تشير العديد من الدراسات على أن هناك مجموعة أخرى من المحددات الاقتصادية تشكل في مجملها عوامل جذب هامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة نذكر أهمها فيما يلي

(أ) **العمالة:** أن انخفاض تكلفة عنصر العمل قد يشجع على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة ما دون غيرها، حيث يتجه إلى مجالات كثيفة. عنصر العمل ورغم أهمية هذا المحدد في تعظيم أرباح الشركات الأجنبية ، إلا أنه قد لا يحظى بالاهتمام الكافي من قبل تلك الشركات مقارنة بالمحددات الاقتصادية الأخرى ويمكن إرجاع ذلك إلى أن عنصر العمل يمثل أحد بنود التكلفة وليس الكل ، كما أن تكاليف الشركات يمكنها بتخفيض تكاليفاتها الإنتاجية إلى ادني حد ممكن في حالة ارتفاعها من خلال رفع كفاءة العاملين عبر برامج التدريب بالإضافة إلى دور اقتصاديات الحجم في هذا الخصوص .

ويتضح من اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم أن معظمها تتم بين الدول الصناعية وبعضها البعض ويرجع ذلك إلى أن إنتاجية العامل في تلك الدول أعلى منها في الدول النامية.

ويوضح الجدول رقم (1) أن الدول العربية غير النفطية تتمتع بمركز تنافسي من حيث معدلات الأجور مقارنة بالدول النفطية حيث بلغ متوسط الحد الأدنى للأجر السنوي في مصر 415 دولار خلال الفترة (1995-1999) وفي الجزائر /1340 دولار ن وفي المغرب 1672 دولار وفي تونس 1525 دولار في حين بلغ في الكويت 8244 دولار وبالمقارنة مع تركيا فقد اقترب من نفس المستوى في بعض الدول العربية غير النفطية ن حيث بلغ 1254 دولار .

ويتضح في ضوء ما سلف ارتفاع تكلفة العامل وانخفاض إنتاجية ومعدل نموها، وكذلك انخفاض نسبة العمالة الماهرة مقارنة بإجمالي العدد الكلي الأمر الذي يحد من قدره البلدان العربية على جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات التي تحتاج إلى مهارة عالية.

**الجدول رقم (1): الأجر والإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية في بعض الدول العربية خلال
الفترتين (1980-1984-1995-1999) (الوحدة دولار أمريكي)**

معدل نمو إنتاجية العامل (%)	نسبة (1). (2) (%)		متوسط إنتاجية العامل السنوية (2)		متوسط تكلفة العامل السنوية (1)		الحد الأدنى للأجر السنوي		عدد ساعات العمل الأسبوع		الدولة
	-1995 1999	-1980 1984	-1995 1999	-1980 1984	-1995 1999	-1980 1984	-1995 1999	-1980 1984	-1995 1999	-1980 1984	
-	-	1984	-	11306	2638	6242	1340	-	-	-	الجزائر
62	31.2	55.3	5976	3691	1863	2210	415	343	-	58	مصر
(27.8)	17.5	59.9	11906	16337	2082	4643	-	-	50	-	الأردن
-	-	28.4	-	30341	-	10281	8244	-	-	-	الكويت
3.2	43.7	33.9	9918	9607	4338	2844	-	-	-	-	سوريا
(67.7)	22.3	29.6	5782	17935	1291	4492	-	-	-	-	اليمن
43.2	37	25	9089	6328	3391	2583	1672	-	-	-	المغرب
-	-	40.8	-	21119	-	8648	-	-	-	-	ليبيا
-	-	40.9	-	7111	3599	3344	1525	1381	-	-	تونس
49.8	27.1	47.0	12661	8454	3429	2519	-	-	-	-	ماليزيا
135.5	24.1	29	32961	13994	7959	3582	1254	594	48	-	تركيا

Source the World Bank (2003) world development indicators, table No2.5 wages and productivity Washington p p54.56.

- النسبة المئوية حساب مباشر للبحث

- إشارة (-) تعني البيان غير متوفر

- إشارة () تعني ان المعدل سالب .

(ب) **البنية الأساسية:** تعتبر البنية الأساسية المادية والمعلوماتية من المحددات الرئيسية لاختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتشمل البنية الأساسية الطرق والمطارات وخطوط السك الحديدية ، وأنظمة الاتصال، ومدى توفر قاعدة تكنولوجية تساعد على استيعاب التكنولوجيا الحديثة ، المصاحبة لهذا النوع من الاستثمار، بالإضافة إلى توفر المعلومات والانفتاح الاقتصادي والشفافية بحيث أصبحت من المحددات الهامة للبنية الأساسية والمناخ الاستثمار .

وقد نشر تقرير الخبرة التنافسية للعالم العربي (2002-2003) أن نوعية ومقدار البنية الأساسية المتعلقة بالنقل والاتصالات أمرا هاما خاصة بالنسبة للمستثمر الأجنبي المتوجه نحو التصدير وإن العديد من الدول العربية يقع في النطاق دون المتوسط من ناحية المنافسة العالمية حيث تم ترتيب تنافسية 83 دولة فيما يتعلق باستطلاع آراء التنفيذيين حول مدى توفر هذه البنية الأساسية .⁽¹⁾

ولقد أوضحت دراسة Che, Chan and Zhang عام 1995، عن دور الاستثمار الأجنبي في الصين ، أن البنية الأساسية متمثلة في تسهيلات والنقل والمطارات ذات التأثير إيجابي ومعنوي في اختيار مواقع هذا الاستثمار داخل الصين⁽²⁾ هذا وقد انتهى أوتار عام 1998 في دراسته عن الاستثمارات الأجنبية اليابانية في اسيا إلى ضرورة توفير البنية الأساسية بمعناها الواسع مثل تيسير المواصلات والتعليم المتطور... الخ كشرط أساسي بجانب شروط أخرى تتعلق لسياسات الاقتصاد الكلي والجزئي للدولة التي ترغب في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر⁽³⁾ .

ويشير البنك الدولي في تقريره مؤشرات التنمية في العالم لعام 2005 إلى حجم الاستثمارات شاملة الاستثمارات الخاصة في بعض مشروعات البنية الأساسية مثل (الاتصالات ، الطاقة ، النقل ، المياه ، والصحة) في بعض الدول العربية خلال الفترة 1996-2003 إذ بلغ إجمالي حجم الاستثمار في هذه المشروعات في مصر 5682.4 مليون دولار وقد تركز معظمها في قطاع الاتصالات حيث استحوذ على 57.1 % وقطاع الطاقة 24.3 % والنقل 18.6% وفي المغرب بلغ إجمالي الاستثمار 10512 مليون دولار واستحوذ قطاع الطاقة منها على 55.8% واتصالات 34.7% والمياه والصحة 9.5%

(1) جريدة الشرق الاوسط بتاريخ 2002/9/2.

(2) جمال محمود عطية عبيد، مصدر سبق ذكره، ص:68.

(3) The World Bank (2005) world Development Indicators table No501 private sector development Washington pp270-272.

وفي تونس بلغ حجم الاستثمار 542 مليون دولار ن وقد تم استثمارها في قطاعي الاتصالات والطاقة، حيث بلغ نصيب كل منهما على التوالي 51.1%، 48.9% .

وبالمقارنة مع بعض الدول النامية الأخرى فقد بلغ حجم الاستثمار في نفس مشروعات البنية الأساسية السابقة وخلال نفس الفترة في الصين نحو 48.7 بليون دولار (الاتصالات 27.3%، الطاقة 33.2%، النقل 34.4% المياه والصحة 5%) وفي البرازيل فقد بلغ نحو 155.3 بليون دولار (الاتصالات 49.1%، الطاقة 22.9% النقل 16.3% المياه والصحة 1%) بينما في المكسيك فقد بلغ 33.4 بليون دولار (الاتصالات 59.8% الطاقة 22.9% النقل 16.3%، المياه والصحة 1%)

وفي ظل ما تقدم يتضح تدني حجم الاستثمارات في الدول العربية في مشروعات البنية الأساسية التي تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول النامية الأخرى التي استطاعت جذب كميات كبيرة من هذا الاستثمار. ناهيك عن تركيز هذه الاستثمارات في قطاع الاتصالات بالدرجة الأولى يليه قطاع الطاقة ثم قطاع النقل، مما يعكس أهمية هذه القطاعات في جذب هذا النوع من الاستثمار.

II.3- المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية: تمارس السياسات الاقتصادية الكلية

دورا كبيرا في التأثير على قرارات الاستثمار الخاص في حالة الدول النامية، إلا أن درجة تأثيرها تتفاوت من دولة لأخرى فكلما كانت تلك السياسات تتميز بالمرونة والاستقرار وتتلاءم مع التغيرات والتحويلات الاقتصادية كلما كانت في مجموعها جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وتتناول أهم أدوات السياسات الاقتصادية وفقا لما يلي :

II.3.1- أسعار الفائدة: شعاع الاعتقاد حتى بداية السبعينيات، وطبقا للنظرية الكينزية

والنيوكلاسيكية أن تخفيض أسعار الفائدة يشجع على زيادة الإنفاق الاستثماري، غير انه بعض الدراسات التي قام بها كل من Show et Mchinnon عام 1973 أصبح تحديد أسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات عالية نسبيا متعارفا عليه في السياسة التي يوصى بها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين للدول النامية¹.

¹ سامية عمار محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، العددان 453، 454، يناير/أبريل 1999

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة ص: 75.

إن الهدف الأساسي من وراء تحرير أسعار الفائدة والوصول بها إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة من وجهة نظر صندوق النقد الدولي أن هذه الأسعار المرتفعة ستؤدي من ناحية إلى تشجيع المدخرات ومن ناحية أخرى إلى التوظيف المدخرات على أساس من المنافسة التي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية

وتشير احد الدراسات المقارنة ، إلى أن تطبيق العلمي لتحرير أسعار الفائدة لم يؤدي إلى تحقيق تلك النتائج المرجوة ، حيث خلصت بعض الدراسات التطبيقية التي أجريت على مجموعة كبيرة من الدول النامية إلى أن رفع أسعار الفائدة قد أثرت على قرارات الاستثمار الخاص من خلال:

1- رفع التكلفة الحقيقية للاقتراض من البنوك

2- رفع عائد الفرصة البديلة المتمثلة في الاحتفاظ بالأرباح المحتجزة للمشروعات في شكل ودائع بنكية بدلا من استثمارها في توسيع القاعدة الإنتاجية لهذه المشروعات وهو ما يعني ارتفاع تكلفة استخدام رأس المال الأمر الذي انعكس سلبا على حجم ومستويات الاستثمار الخاص وما تجدد الإشارة إليه أن العلاقة العكسية بين مستويات أسعار الفائدة وقرارات الاستثمار الخاص تزداد أهمية في حالة الدول النامية بسبب اعتماد المشروعات الخاصة بها على الاقتراض بشكل أساسي ، وذلك على عكس الدول المتقدمة التي تعتمد في تمويل مشروعاتها على الأرباح المحتجزة وعلى بيع حقوق الملكية (الأسهم).

ويدلل على ذلك حصول القطاع الخاص في مصر على 85 % من احتياجاته التمويلية من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي خلال الفترة 1982- 1992 وقد عزى ذلك إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية مما خفض التكلفة الحقيقية للاقتراض .

II.3.2- سياسات سعر المصرف : يعتبر سعر الصرف الأجنبي من المحددات الهامة للاستثمار

الأجنبي المباشر ، حيث أوضحت احد الدراسات التطبيقية أن الشركات الأجنبية تتعامل بحدود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف ويؤثر معدل الصرف على تدفق هذا الاستثمار من ناحيتين هما :

الأولى: تتعلق بانخفاض في قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية في الدول المضيفة، مما يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع وهذا يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماره المباشر في الدولة المضيفة.

الثانية: وتتمثل في مدى استقرار سعر الصرف في الدولة المضيفة حيث يؤدي ذلك إلى استقرار حصيلة أرباح المشروعات عند تحويلها للخارج ويحفز ذلك تدفق الاستثمارات الأجنبية أو يحدث العكس في حالة عدم استقرار أسعار الصرف .

ولقد أيدت الدراسة التي قام بها كل من Bayoumi and lipworth عام 1997 أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث أن تخفيض قيمة العملة 6% يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 10% للدولة المضيفة كما يشجع ذلك الشركة المستثمرة على إعادة استثمار أرباحها بدلا من إعادة تحويلها للخارج⁽¹⁾.

وقد أشارت نتائج احد الدراسات التطبيقية⁽²⁾ مدى تأثير سعر الصرف على الاستثمارات الخاصة في المكسيك وشيلي من خلال عينة من 24 دولة نامية إلى وجود آثار سلبية لتخفيض أسعار الصرف على الاستثمار الخاص، وفي المقابل تشير بعض الدراسات عن تجارب دول أمريكا اللاتينية ودول شرق آسيا وبعض الدول الإفريقية عن عدم تأثير سعر الصرف الحقيقي على قرارات الاستثمار الخاص. وقد أشارت إلى أن التقلبات غير المتوقعة في أسعار الصرف للعملة الوطنية تؤدي إلى أحجام الاستثمار الخاص باعتباره مؤشرا على دعم الاستقرار الاقتصادي ولقد وصل احد الكتاب الاقتصاديين العرب في دراسته عام 2000 حول تأثير استقرار نظام سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة 1975-1997 ان الفترات التي تتمتع فيها سعر الصرف بالاستقرار كانت الفترات التي شهدت استقرار أسعار الصرف عند 0.740 (جنيه لكل دولار كمتوسط للفترة 1975-1981) زيادة في تدفقات هذا الاستثمار من 80 مليون دولار إلى 753 مليون دولار وعندما زادت أسعار الصرف للجنية المصري مقابل الدولار خلال عامي 1982 و 1983 انخفضت تدفقات هذا الاستثمار إلى 294 و 490 مليون دولار خلال نفس العامين على التوالي. كذلك لوحظ أن استقرار الصرف عند 1.7 و 3.3 (جنيه لكل دولار) خلال الفترتين (1984-1986)، (1991-1997) قد أدت إلى زيادة هذا الاستثمار على التوالي من 729 إلى 1217 مليون دولار ومن 253 إلى 1100 مليون دولار وقد أضاف بان هذه النتيجة لا تعبر عن علاقة مباشرة بين المتغيرين، فقد يتأثر كلاهما بمتغير ثالث يؤدي إلى تحريكها في نفس الاتجاه⁽³⁾.

(1) Bayoumi T and G Lipworth (1997) Japanese foreign direct investment and regional trade 'IMF working paper wp/97Asia Pacific Department IMF Washington DC August P12.

(2) ليلي احمد الخواجة. المحددات الاقتصادية الكلية للاستثمار الخاص: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري 1974-1992، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع العددان 439-440 أكتوبر، القاهرة 1995. ص: 131-132.

(3) علي سليمان اثر استقرار نظام سعر الصرف على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر مجلة مصر المعاصرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع العددان 459-460 السنة الواحد والسبعون أكتوبر 2000 ص 20.

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن عدم استقرار أسعار الصرف والتخفيض الشديد في قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تأثيرات سلبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الأمر الذي يستوجب تحير أسعار الصرف لتكون أكثر مرونة .

II.4 - المحددات البيئية والمؤسسية: تلعب المحددات البيئية والمؤسسية دورا بالغ الأهمية على حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث كلما انطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الإيجابية والمواتية للاستثمار الأجنبي المباشر كلما كان ذلك جاذبا له والعكس صحيح أما فيما يتعلق بالنظام المؤسسي فيتكون من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمنظمين ونظم المعلومات الاستثمارية وكلما كان النظام الإداري يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتبية وإدارية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح .

وفي نفس الوقت كلما تميزت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار بالكفاءة الإدارية والتنظيمية واتجهت إلى تطبيق مبدأ لا مركزية إدارة الاستثمار كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح أما فيما يتعلق بنظم المعلومات الاستثمارية ، فكلما أتاحت البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالدرجة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح .

وأشارت أحد الدراسات عام 2002 إلى أن المعايير البيئية كقاعدة عامة في الدول النامية أقل تشددا بالدول المتقدمة. لكن ذلك لا ينطبق على كافة مجالات الاستثمار. وقد أشار إلى أن المعايير تكون أكثر تشددا في مجال المشروعات السياحية ، وقل تشددا في بعض المجالات الصناعية الأخرى ، ومما يؤكد ذلك تركز العديد من الصناعات الملوثة للبيئة في العديد من الدول النامية ومنها مصر مثل صناعة السراميك، والغزل والنسيج، والحديد والصلب وبالتالي فقد تشجع المعايير البيئية الأقل تشددا على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول للاستثمار في تلك الصناعات.

وعلى مستوى النظام المؤسسي فقد أوضح كوشلين عام 1992، وثيرموش جان عام 1995 أن الخطر السياسي وعد الاستقرار المؤسسي يعد جانب كبير من الأهمية في مشروع تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد توصل كل من برونتي وويدر عام 1997 في دراسة لهما حول تأثير المخاطر المؤسسية على معدل الاستثمار، و ذلك لعينة ضمت 60قطرا خلال الفترة 1974-1989، إلى أن قرارات الاستثمار

تتصف بالحساسية ليس فقط اتجاه السياسات الاقتصادية وإنما اتجاه عدد من العوامل المؤسسية و السياسية ، حيث تتمثل في عوامل تفشي الفساد وضعف سيادة حكم القانون وغيرها¹.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي قد اهتم بقضية الفساد المؤسسي ، وانشأ مؤسسة الشفافية الدولية حيث تقوم بإصدار مؤشرا دوليا يغطي أكثر من 54 دولة في العالم يقيس فيها درجة الفساد ، وتنحصر قيمة هذا المؤشر بين الصفر و10 درجات وتعني القيمة صفر أن جميع الأعمال في هذه الدولة خاضعة للفساد وان بيئة الأعمال فيها غير جاذبة للاستثمار².

الخاتمة:

لقد تناول هذا المقال محدد الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء على مستوى المستثمرين الأجانب أو على مستوى الدول المضيفة. وقد اتضح تعدد تلك المحددات وتباينها من دولة إلى أخرى مع التأكيد على أهمية المحددات السياسية والتشريعية باعتبار أن توافر الاستقرار السياسي والتشريعي ذو أهمية بالغة للاستثمار في الدول المضيفة.

كما تلعب المحددات الاقتصادية التقليدية دورا بارزا في التأثير على تدفقات هذا الاستثمار إلى تلك الدول وذلك من خلال اتساع حجم السوق، واستقرار معدل الصرف، وانفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي بدرجة كبيرة وبما يتيح للشركات الأجنبية تصدير فائض إنتاجها واستيراد متطلبات إنتاجها من الخارج .

كما تتضح أهمية المتغيرات الاقتصادية والسياسية لهذا النوع من الاستثمار ، فالدول التي تتسم بمستوى مرتفع للفرد من الدخل ، واستثمارات محلية كبيرة، ودرجة عالية من التنافسية، وانخفاض في مستوى التدخل الحكومي، وتقوم بجهود كبيرة في مجال الإصلاح الاقتصادي وتكون قادرة على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر .

وفي ضوء ما تقدم لعل النتيجة الإجمالية التي يمكن التوصل إليها أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط من جهة ، وبشكل مباشر بمستوى التطور الاقتصادي للدولة الراغبة في جذبها فكلما كان مستوى التطور الداخلي لتلك الدولة محدودا فإن ذلك لا يهيء الظروف المناسبة لجذبه .

¹ علي عبد القادر التركيبة المؤسسية والاستثمار برنامج تدريبي سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر المعهد العربي للتخطيط الكويت (2000-11/1-10/28) 2000 ص 34.

² <http://www.islam-online.net/Arabic/lafaheem/index.shtml>

ومن جهة أخرى فإن المحددات السابق عرضها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر يستوجب توافرها في إطار منظومة واحدة تعمل بشكل متكامل لتكون أكثر فعالية في جذبها باتجاه الدول المضيفة أكثر من التركيز على احد هذه المحددات دون سواها

قائمة المراجع

- 1- جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة 2002.
- 2- سيد احمد عبد الواحد. العوامل التي تؤثر في اختيار موقع استثمارات الشركات متعددة الجنسيات وأساليب تقييم تلك الاستثمارات. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة الثالثة عشر، العدد الثالث والرابع، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، القاهرة، 1999 .
- 3- محمد العريان ومحمود الجمل. جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية اختيار الأسس الصحيحة، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 24-25 مارس 1997 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وآخرون، تونس. 1997.
- 4- سامية عمار محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، العددان 453، 454، يناير/أبريل . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة.. 1999.
- 5- علي سليمان. أثر استقرار نظام سعر الصرف على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر، مجلة مصر المعاصرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع العددان 459-460، أكتوبر 2000.
- 6- علي عبد القادر. التركيبة المؤسسية والاستثمار برنامج تدريبي سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر المعهد العربي للتخطيط الكويت (11/1-10/28)، 2000 .
- 7- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، القاهرة 2002 .
- 8- خليل محمد عطية. الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية بحث في النظرية، مجلة مصر المعاصرة، العددان 437-438 السنة الخامسة والثمانون، القاهرة، أكتوبر 1994.
- 9- عبد السلام أبو القحف. مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، 1998.
- 10- محمد بسيوني، دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع دراسة على القطاع الصناعة في مصر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة عين الشمس، كلية التجارة. 1987.
- 11- طيب حفصي وفليب فوشيه الاستثمار الأجنبي المباشر: الارتباط بين القدرة على المنافسة وكفاءة الحكم، مجلة الندوة، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، العدد 233 السنة 1998.
- 12- مصطفى محمد عز العرب، الاستثمارات الأجنبية: دراسة ومقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، نوفمبر 1988.
- 13- مؤسسة تمويل الدولية (التابعة للبنك الدولي) الاستثمار الأجنبي المباشر الدروس المستفادة والخبرات العلمية واشنطن 1998، الملحق (أ) ص.95.
- 14- منى زويغ، وهبة الذقن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة، مجلة الأهرام الاقتصادية العدد 1617، 20 يناير، 2000.
- 15- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، الملحق رقم 5/6 ص:249-

- 16- ليلي احمد الخواجة. المحددات الاقتصادية الكلية للاستثمار الخاص: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري 1974-1992، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع العددان 439-440 أكتوبر، القاهرة 1995.
- 17- IMF (1999) Foreign Direct Investment in Developing Countries 'Finance et Development vol March pp 1-3
- 18- Mohamed A El Erian and Mohamed an El Gamal (1997). Attracting foreign direct investment: getting the basic right op cvit p33.
- 19- Lall S and P streeten (*1987). Foreign Investment, Transitional and Developing Countries. Second Edit to, The MacMillan press LTD Hong Kong pp20-27.
- 20- UNCTAD (2004) World Investment Report op cit p370
- 21- World Bank (2002) Global Development Finance Mobilizing Finance and managing vulnerability summary and county tables Washington.
- 22- UNCTAD (2004) World Investment Report op -cit pp367-370
- 23- UNCTAD (2004) World Investment Report op -cit pp367-370
- 24- Nunnekamp P (1997) foreign direct investment in Latin America in the area of globalizes production Transitional corporation vol6 April p67.
- 25- IMF (2003) World R economy outlook Washington September table No12p190.
- 26- UNVTAD (1996) World Investment Report, Investment trade and international Policy Arrangements New York and Gebva p p228.229.
- 27- Joshua Gand D Villamueeva (1990). Determents of the private investment in less growth countries finance and development journal vol27 No4IMF Washington December
- 28- <http://www.islam-online.net/Arabic/lafaheem/index.shtml>